



## خريجو التعليم العالي في لبنان و سوق العمل

د. نجيب عيسى

تتضمن هذه الورقة ثلاثة أقسام:  
القسم الاول نحاول فيه الاجابة على السؤال التالي: الى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية حاجات سوق العمل المحلية كما و نوعاً ؟  
القسم الثاني نحاول فيه الاجابة على السؤال التالي: الى اي حد يوفر التعليم العالي في لبنان قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة ؟  
القسم الثالث و نقوم فيه بالخلوص الى عدد من الاستنتاجات و تقديم بعض الاقتراحات

### أولاً : إلى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية حاجات سوق العمل المحلية، كماً ونوعاً؟

من الواضح أن سوق عمل خريجي التعليم العالي في لبنان تعاني من أزمة حادة. لكن هذه الأزمة لا تتمثل بتقصير التعليم العالي عن تلبية حاجات هذه السوق من الخريجين من الناحية الكمية، ومن الناحية النوعية، وإنما على العكس من ذلك فإن هذه الأزمة تتمثل بفائض من الخريجين يقذفه التعليم العالي بشكل متزايد إلى سوق العمل.  
فمن ناحية نلاحظ أن سوق العمل لا ترسل إشارات تفيد بأنها بحاجة إلى اختصاصات ومؤهلات تقصر مؤسسات التعليم العالي في لبنان عن توفيرها، كارتفاع غير عادي في أجور العاملين في بعض الاختصاصات، أو اتجاه لاستخدام يد عاملة غير لبنانية (الأكثرية الساحقة لليد العاملة الوافدة إلى لبنان هي من مستوى ابتدائي وما دون). ومن ناحية ثانية لم تظهر التحقيقات الميدانية التي أجريت لدى مؤسسات الانتاج في لبنان أن هذه الأخيرة بحاجة لخريجين بمواصفات لا توفرها مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

أما كون الأزمة هي أزمة فائض فيتجلى من خلال الظواهر الثلاث التالية:

1. ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة السافرة عند الخريجين فمعدل البطالة عند هؤلاء يفوق معدل البطالة العام ( 11,1 % مقابل 9,2 %) وهم يشكلون 30 % من مجموع العاطلين من العمل ( في سنة 2007 )

2. ظاهرة ارتفاع معدلات الهجرة عند الخريجين. فالبيانات المتوفرة حول خصائص المهاجرين تشير إلى أن حوالي 40 % من المهاجرين في السنوات الأخيرة هم من المستوى الجامعي، و ترتفع هذه النسبة إلى 46 % عند المهاجرين الشباب . علماً أن حوالي 83 % من المهاجرين الجامعيين هم من المهندسين وخريجي العلوم الطبيعية والعلوم البحتة والمعلوماتية و إدارة الاعمال.

3. ظاهرة تفشي التشغيل الناقص/ العمالة الناقصة، والتي يصعب قياسها، مع أن تجلياتها واضحة للعيان ومنها: ظاهرة ممارسة الخريجين أعمالاً تتطلب مؤهلات أدنى من المؤهلات التي اكتسبوها (كأن يعمل حامل الاجازة كسائق تاكسي) أو ظاهرة البطالة المقنعة المتمثلة بوجود أعداد

من الخريجين يقومون بممارسة مهنة معينة تفوق كثيراً الحاجة: وهذه حالة مهن الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة في لبنان. ( هنالك حالياً أكثر من 30000 مهندس و 10000 طبيب صحة و 3500 طبيب اسنان و 3500 صيدلي و 7000 محامي و ذلك في بلد لا يتجاوز عدد سكانه اربعة ملايين

**ما هي الأسباب الفعلية لهذه الأزمة التي يعاني منها سوق عمل الخريجين؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار نظام التعليم العالي مسؤولاً عن هذه الأزمة؟.**

بداية تقتضي الإشارة إلى أن مخرجات التعليم العالي كانت دائماً تفيض عن حاجة سوق العمل المحلية، إلا أن أسواق العمل الخارجية وبشكل رئيسي العربية منها، كانت تمتص معظم هذا الفائض. وأخذ هذا الوضع يتغير منذ الثمانينات من القرن الماضي عندما أخذ التعليم العالي يتوسع، بسرعة (كثرة المؤسسات وتشابه الاختصاصات) دون الأخذ بعين الاعتبار وضع الطلب في سوق العمل. فمن ناحية الطلب الخارجي، نلاحظ أن الأقطار العربية المعنية أخذت تتوسع هي الأخرى في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي لا تختلف كثيراً عن مؤسسات التعليم العالي المستحدثة في لبنان، إن كان لناحية نوعية الاختصاصات أم لناحية مستوى التعليم والإعداد. أما بخصوص الطلب المحلي على الخريجين فنجد أن أحد أسباب الأزمة يتمثل بتشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية إلى مزاوله المهن الحرة (الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة المدنية والمعمارية) وكذلك تشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية، إلى مزاوله مهنة التعليم، إضافة إلى ما ما شهده القطاع العام من تقليص لقدرته على التوظيف. لكن السبب الأهم للأزمة من ناحية الطلب يبقى ضعف قدرة الاقتصاد اللبناني على توليد فرص عمل جديدة من حيث نوعيتها. وهذا بدوره عائد إلى أن الهياكل الانتاجية في لبنان بقيت من حيث الجوهر على الحال التي كانت عليها قبل الحرب، ولم تعرف كيف تتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية التي استجدت خلال ربع القرن الأخير، إن كان على المستوى الاقليمي أم على المستوى العالمي.

في مقابل ضمور الطلب على الخريجين استمر التعليم العالي، ولا اعتبارات سياسية وطائفية وتجارية، يتوسع بسرعة (كثرة المؤسسات والاختصاصات وتشابهاها) وذلك في ظل غياب تام للرقابة الحكومية. مما جعل هذا التوسع يجري على حساب نوعية التعليم والإعداد المهني (محتوى المناهج، كفاءة الهيئة التعليمية نشاط البحث العلمي، الخدمات المساندة لانخراط الخريج في سوق العمل والتجهيزات المادية المختلفة من أبنية ومختبرات ومكتبات... الخ). وهكذا فإن الخريجين الأكثر عرضة للبطالة بشقيها السافر والمستتر سيكونون أولئك الملتحقين بالاختصاصات التقليدية بشكل عام والملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ذات المستوى المتدني بشكل خاص.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : **لماذا هذا الإقبال الكثيف من قبل الطلاب على التعليم العالي بشكل عام، وعلى التخصصات التقليدية بشكل خاص بالرغم من تدهور أوضاعهم في سوق العمل؟**

أسباب عديدة، مترابطة في أغلب الأحيان، تكمن وراء هذه الظاهرة. هنالك بادئ الأمر، تزايد عدد خريجي المرحلة الثانوية من التعليم العام، المرتبط بدوره بارتفاع نسبة التحاق الإناث وانخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم المهني والتقني، مقابل ضمور فرص العمل أمام خريجي هذه المرحلة. وبذلك يكون الالتحاق بالتعليم العالي نوعاً من تأجيل البطالة. بعد ذلك يأتي كون التعليم العالي قد أصبح في متناول جميع الفئات الاجتماعية تقريباً بسبب تفريع الجامعة اللبنانية في المناطق والتسهيلات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة (خصوصاً لناحية مستوى الرسوم وشروط التسجيل). إلى ذلك أضف عوامل أخرى عديدة لها علاقة بالميول الشخصية وسلم القيم الاجتماعية السائد.

من الواضح أن أكثر هذه العوامل أهمية في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من المتفرض أن تجري معالجتها من قبل سياسة وطنية رسمية للتعليم. وهذا تحديداً ما هو غائب في لبنان

**ثانياً: إلى أي مدى يوفر التعليم العالي قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة؟**

إن العولمة في جانبها الاقتصادي المتمثل بتكثيف وتسارع تدفقات السلع والرساميل والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، بفعل التحولات التكنولوجية الهائلة، لاسيما في مجال المعلوماتية والاتصالات، جاءت بمتغيرات على غاية من الأهمية في أسواق العمل. ومن أبرز هذه المتغيرات ضهور بعض المهن وظهور مهن جديدة من ناحية، ومن ناحية ثانية بروز مواصفات جديدة للمهارة المهنية. وهذا ما فرض على التعليم العالي أن يعيد النظر في هياكله التقليدية لكي تستطيع مخرجاته المنافسة في أسواق العمل المعولمة. وفي الوقت الحاضر تتناول إعادة النظر هذه ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي.
- محتوى المناهج.
- العلاقات المؤسسية للتعليم العالي مع عالم العمل (عالم المهن).

## 1: البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي

يشكل تنويع البرامج والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي أحد الشروط الرئيسية لتكيف هذه المؤسسات مع متطلبات سوق العمل المتحركة بسرعة تحت تأثير الاكتشافات العلمية والتكنولوجية والتحولات في العلاقات والهياكل الاقتصادية. على أن تذهب حركة التنويع هذه في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- استحداث برامج جديدة.
- استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني.
- توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

### أ. استحداث برامج جديدة ترتبط بالمهن الجديدة التي ظهرت وتظهر

في هذا المجال نلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في لبنان تقوم بمواكبة المستجدات في أسواق العمل المحلية والخارجية لناحية الاستجابة لحاجات هذه الأخيرة من الكفاءات التي بإمكانها الاضطلاع بالمهن الجديدة، فأدخلت في السنوات الأخيرة في برامجها العديد من الاختصاصات الجديدة، لاسيما المتعلقة منها بمجالات هندسة الاتصالات وعلوم الحاسوب وعلوم التواصل والاعلام وعلوم السياحة والبيئة وإدارة الأعمال إضافة إلى استحداث الكثير من المعاهد التكنولوجية.

ب. استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني عن طريق برامج ومسارات Filières تجمع بين الاعداد العلمي للطالب وممارسته في الوقت نفسه لنشاط مهني. من البرامج الأكثر اعتماداً على هذا الصعيد ما يسمى ببرامج الاعداد أو التكوين المستمر Formation Continue وبرامج الاعداد أو التكوين بالمناوبة Formation par Alternance وبرامج التعليم عن بعد L'Universite Virtuelle.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ على هذا الصعيد أن التعليم العالي فيه يشهد حركة متنامية لاستحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني للطالب. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن جانب الاعداد أو التكوين بالمناوبة والذي يتمثل بوجود برامج خاصة لطلاب يرتبطون وهم على مقاعد الدراسة بعقود عمل في مؤسسات انتاجية، بحيث تتوزع فترة اعدادهم العالي بين فترات يقضونها بين الدراسة (في الجامعة) والممارسة المهنية (في مؤسسة الانتاج)، هذا الجانب لا يزال في لبنان أضعف بكثير من الجانب الآخر، الذي هو الإعداد أو التكوين المستمر والذي يتمثل بوجود برامج خاصة تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمنخرطين في النشاط المهني من أجل تجديد معلوماتهم العلمية والتقنية في مجالات اختصاصاتهم (بالإضافة إلى معهد العلوم التطبيقية نشهد حركة ناشطة لاستحداث معاهد دراسات عليا داخل الجامعات تقدم برامج دراسية خاصة بفئات معينة من الطلاب المنخرطين أساساً في سوق العمل أو لفئات خاصة منهم: MBA، DESS في عديد من الفروع:

إدارة أعمال، إعلام، علوم صحية..). أما التعليم عن بعد فإن حركته لا تزال في بدايتها وتقتصر في الوقت الحاضر على جامعة مفتوحة واحدة.

### ج. توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي

لم تعد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي على خدمات التعليم والتعلم فقط. لقد أصبح المطلوب أيضاً أن يُستحدث في هذه المؤسسات وحدات خاصة تعنى بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني للطلاب خلال مرحلة الدراسة وخدمات المساعدة والدعم في مجال البحث عن عمل عند تخرجه.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ بهذا الخصوص أن هذه الخدمات لا تزال بشكل عام ضعيفة. فالمؤسسات التي لديها وحدات متخصصة بتوجيه الطلاب إلى اختصاصات معينة، نادرة. لكن الملاحظ هو أن حركة التوجيه المهني للطلاب أخذت تنشط في السنوات الأخيرة، محركها الرئيسي بعض المدارس الثانوية والمؤسسات الاقتصادية الرائدة. وتأخذ شكل تنظيم لقاءات ومعارض للتعرف على المهن وإصدار كتيبات لشرح الاختصاصات. كذلك هي نادرة إن لم تكن غير موجودة، وحدات خاصة داخل مؤسسات التعليم العالي تقوم بمتابعة تطورات أسواق العمل التي لها علاقة بخريجها. ويقتصر الأمر في هذا المجال على ما تقوم به عدد من روابط الخريجين.

## 2: محتوى المناهج

أصبح المطلوب من مخرجات التعليم العالي التزود بمؤهلات جديدة تمكنها من التكيف مع مختلف الأوضاع التي يمكن أن تحيط بالحياة المهنية (التغيرات: في مكان العمل، في بيئة العمل، في قطاعات العمل..). هذا يعني أن على خريجي التعليم العالي أن يجمعوا بين امتلاك المهارات المتخصصة ذات الأبعاد العملية والنظرية والتقنية المتنوعة وامتلاك المهارات العلمية والاجتماعية والشخصية، بحيث يكونوا قادرين على البحث والاستقصاء والتأويل والتحليل والتركيب والاستنتاج والابتكار من ناحية، وقادرين على القيام بأعمال الإدارة والتنظيم والتواصل مع الآخرين ضمن فريق من ناحية ثانية. من هنا كان لا بد لمناهج التدريس في مختلف الاختصاصات أن تقدم للطلاب حزمة من المعارف تكون توجهاتها المهنية واضحة، لا بل راجحة. مما يعني أن تشمل المناهج الجديدة، إضافة إلى مكوناتها الأساسية من المعارف النظرية والتكنولوجية الضرورية لكل اختصاص، مكوناً آخر من المعارف العلمية يكتسبها الطالب من خلال فترات تدريب وتمارين (Stage) يمضيها الطالب في مختلف مراحل دراسته، في مؤسسات العمل. وإضافة إلى المكونات المهنية، على مناهج الاعداد أن تشمل مكوناً ثالثاً من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية والاجتماعية، من العلوم الانسانية والاجتماعية كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التواصل والاتصال واللغات، إضافة إلى عددٍ من العلوم الأخرى التي يمكن تسميتها بعلوم "التدخل" والتحكم، إدارة الأعمال، المعلوماتية، التوثيق..

فيما يتعلق بمحتوى مناهج التعليم العالي في لبنان نلاحظ:

**أولاً:** إنه باستثناء بعض الاختصاصات التطبيقية، فإن مكونات المناهج من المعارف العملية التي يكتسبها الطالب خلال التدريب والتمارين في مؤسسات العمل هي ضعيفة جداً. وفي الاختصاصات "غير التطبيقية" يُلاحظ من جهة أنه عندما يكون فيها بعض المقررات التي تحمل طابعاً عملياً، فإن

هذه المقررات تعطى اجمالاً بشكل نظري. ومن ناحية ثانية عندما تشمل مناهجها على مقررات تدريبية في مؤسسات الانتاج فإن الغالب في الواقع هو القيام بزيارات لأماكن العمل أو إجراء أبحاث تطبيقية ميدانية. وفي جميع الاحوال حتى لو كان هنالك فترات تدريبية فعلية، فإنها عموماً لا تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم أداء الطالب (الترفيغ والتخرج). إلى ذلك كله أضف أنه، حتى فيما يتعلق بالاختصاصات "التطبيقية" كاختصاصات الطب والعلوم الصحية والهندسة والتربية، تبقى الناحية النظرية عموماً طاغية في السنوات الأولى من الدراسة.

**ثانياً:** وفيما يتعلق بمكونات مناهج التعليم العالي من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية للطالب من جوانبها الإدارية والاجتماعية والشخصية، نلاحظ أيضاً أن هذه المكونات لا تزال ضعيفة جداً، إن لم تكن غائبة تماماً في مناهج مؤسسات التعليم العالي في لبنان باستثناء قلة منها تعتمد المناهج الأميركية، و باستثناء أيضاً مقرر اللغة الأجنبية الذي يتكرر في أغلب المناهج إنما بدرجة اتقان متفاوتة كثيراً من مؤسسة إلى أخرى.

### 3: علاقة مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات الانتاج

لم يعد بإمكان مؤسسات التعليم العالي التي تهدف إلى جعل التكوين المهني مكوناً أساسياً من مكونات عملية إعداد الطالب للانخراط في سوق العمل، أن تقوم بتحقيق هذا الهدف باستقلال عن المؤسسات العاملة في عالم المهن. لقد أصبح هذا الأمر يتطلب أن تُنسج بين الطرفين علاقات وطيدة ومنتظمة على جميع المستويات وتعمل في ظل آليات وأطر مؤسسية واضحة ومحددة (مشاركة مؤسسات العمل والهيئات المهنية في إدارة مؤسسات التعليم ووضع البرامج والمناهج وتمويل الدراسات والبحوث، مشاركة المهنيين في عملية إعداد الطالب، مساهمة مؤسسات التعليم العالي في حل المشاكل العلمية والتقنية التي تعترض المؤسسات الانتاجية.. الخ).

وفيما يتعلق بلبنان تحديداً، نلاحظ على هذا الصعيد ما يلي:

- أ. غياب شبه كامل للهيئات المهنية ومؤسسات الانتاج عن المشاركة في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي أو هيئاتها الاستشارية.
- ب. ضعف مشاركة الهيئات المهنية في القرارات التي تتناول استحداث برامج واختصاصات جديدة ووضع المناهج وتحديد محتوى مقرراتها.
- ج. مشاركة ملحوظة من قبل المهنيين وأصحاب التجربة العملية في عملية التعليم بشكل جزئي، وفي المحاضرات والندوات وحلقات الأبحاث. غير أن الهدف الرئيسي من هذه المشاركة لا يكون في أغلب الأحيان تقديم المشاركين تجربتهم العملية للطلاب وإنما تعويضاً للنقص في الهيئة التعليمية المتفرغة كلياً للتدريس.
- د. ندرة مشاركة المؤسسات الانتاجية والهيئات المهنية في تحويل برامج أبحاث تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وغياب شبه كامل لبرامج أبحاث مشتركة بين الطرفين.
- هـ. لم يعد قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسات وأبحاث على طلب من جهات خارجية بشكل عام ومؤسسات الانتاج بشكل خاص، أمراً نادر الوجود، لكنه يبقى ضعيفاً بشكل عام.
- و. اتساع دائرة اشترك الطرفين (مؤسسات التعليم ومؤسسات الانتاج) في تنظيم معارض ولقاءات وزيارات تتعرف خلالها مؤسسات التعليم العالي طلابها على التطورات في مؤسسات العمل واحتياجاتها، وتتعرف هذه الأخيرة على البرامج والمناهج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لطلابها.

### ثالثاً- استنتاجات واقتراحات

من هذا التشخيص السريع لأوضاع التعليم العالي في لبنان بعلاقته مع حاجات أسواق العمل الحالية والمستقبلية نخرج باستنتاج عام مفاده أن هذه العلاقة تعاني من خلل له جانبان:

الجانب الأول: ويتمثل بفائض كبير نسبياً من الخريجين يقع فريسة للبطالة السافرة والمقنعة بعد هجرة قسم منه نحو الخارج.

و الجانب الثاني: يتمثل بقصور مؤسسات التعليم العالي بدرجات متفاوتة، عن تزويد الخريجين بسلة المكونات المتكاملة للإعداد المهني الحديث الذي يؤهلهم للمنافسة في أسواق العمل المعولمة. أما مصدر هذا الخلل المزدوج فيأتي بدوره من ناحيتين:

الناحية الأولى: هي كثافة الالتحاق بالاختصاصات التقليدية.

و الناحية الثانية: الفروقات النوعية بين مؤسسات التعليم العالي بحيث أن قسماً منها يبدي قدرة على مواكبة مقتضيات الأعداد المهنية الحديث للخريجين في حين أن قسماً آخر يبدي عدم قدرة بنوعية على تأمين هذه المقتضيات.

**ما هي أهم التوجهات الاستراتيجية المستقبلية للتعليم العالي في لبنان التي يمكن اقتراحها انطلاقاً من هذا التشخيص؟**

للهولة الأولى يمكن القول بأن هكذا تشخيص يقود إلى اقتراح استراتيجية تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

**أولاً:** وضع آلية للحد من الالتحاق بالاختصاصات التقليدية التي تشبعت أسواق العمل، خصوصاً المحلية منها.

**ثانياً:** وضع آلية للقضاء على الفروقات النوعية في أوضاع مؤسسات التعليم العالي وجعلها جميعاً قادرة على توفير مستلزمات الأعداد المهنية اللازم للمنافسة في الأسواق المعولمة.

هكذا توجه يبدو سليماً في حال كانت مشكلة الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل في لبنان هي من جانب العرض حصراً (من جانب التعليم العالي). أي في حال أنها مشكلة تكيف نظام التعليم العالي في لبنان مع سوق عمل محلية أصبحت من النمط الحديث وتعبر عن حاجتها لمهارات مهنية جديدة. لكن الحال ليست كذلك. لقد سبقت الإشارة إلى أن المشكلة في لبنان هي أيضاً من ناحية الطلب (مشكلة نمو اقتصادي)، وأنها، من هذه الناحية، ليست مجرد مشكلة آنية أو عرضية، وإنما هي مشكلة بنيوية تتمثل باستمرار هياكل انتاجية عفى عليها الزمن. من هنا فإن أية إعادة هيكلة لنظام التعليم العالي في لبنان لا تأخذ بعين الاعتبار المشكلة من ناحية الطلب، لا يمكن أن تعزز عملية الموازنة بين مخرجات النظام المذكور وحاجات سوق العمل، وإنما ستبقي على الأزمة في صفوف الخريجين. إلا إذا كان الهدف الرئيسي إعداد خريجين للعمل في الأسواق الخارجية. ولكن حتى في هذه الحال أي عدم الأخذ بعين الاعتبار الطلب المحلي على الخريجين، لا يمكن عملياً تحقيق عملية الإعداد محلياً للأسواق المعولمة بشروط مقبولة. ذلك أن إعادة الهيكلة اللازمة إنما تقوم أساساً على مبدأ مشاركة مؤسسات العمل (مؤسسات الإنتاج) في مختلف النشاطات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لإعداد الطالب للحياة المهنية ومختلف الخدمات التي تقدمها له لهذه الغاية. وهذا ما تعجز مؤسسات الإنتاج في لبنان بوضعها الحالي عن القيام به بالشكل المطلوب.

طبعاً إن استبعاد هكذا توجه لمعالجة المشكلة، لا يجب أن يدفع بالاتجاه المعاكس، أي السعي لتحقيق الموازنة العتيدة من خلال الأخذ بعين الاعتبار فقط الحاجات الراهنة لسوق العمل المحلية من الاختصاصات والمهارات المهنية. لأن ذلك يعني بشك لرئيسي العمل بشتى الوسائل على لحم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والحد من إعداد لملتحقين به. وهذا ما يؤدي بدوره، في ظل بقاء أوضاع الاقتصاد اللبناني على ما هي عليه حالياً، إلى تفاقم أزمة مخرجات التعليم ما قبل الجامعي في سوق العمل، حتى في حال ارتفعت نسبة الملتحقين بشقه المهني والتقني.

بذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن عملية الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل لا يمكن أن تكون إلا عملية ديناميكية تجري في إطار خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانية على أسس جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استجدت

على الصعيد المحلية والاقليمية والعالمية. هذا يعني، بعبارة أخرى، أن لا يجري العمل على تكيف نظام التعليم العالي في لبنان مع متطلبات مسيرة العولمة والتقدم التكنولوجي السريعة قبل العمل على انخراط اقتصاد هذا البلد في المسيرة المذكورة من موقع القادر على المنافسة. و هذا يمكن تحقيقه فقط الا من خلال تحول الاقتصاد اللبناني الى اقتصاد معرفة تشكل فيه منتجات تكنولوجي المعلومات و الاتصالات من ناتجه المحلي.

في هذا الإطار يمكن اقتراح التوجهات التالية بخصوص التعليم العالي:

### **1. على صعيد تنظيم التحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي**

- أ. توسيع وتعزيز التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي.
- ب. ايجاد قنوات اتصال بين التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي المهني والتقني.
- ج. ايجاد أطر مؤسسية في مرحلة التعليم الثانوي للتوجيه والإرشاد المهنيين للتلاميذ.
- د. تحديد شروط عامة للالتحاق بالتعليم العالي وشروط خاصة للالتحاق باختصاص معين.

### **2. تنظيم إعداد الطلاب تبعاً للمواصفات المطلوبة في سوق العمل**

هنا يجب أن يكون واضحاً أن المقصود بالاعداد تبعاً للمواصفات المطلوبة بسوق العمل هو تحديداً تضمين نظام التعليم العالي المكونات الرئيسية الثلاثة للاعداد المهني الحديث للطلاب والتي سبق الكلام عليها (البرامج والخدمات المرافقة – محتوى المناهج – العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية). وفي هذا الإطار يمكن إدراج التوجهات في أربعة محاور.

#### **المحور الأول: ويتضمن توجهات تتناول مسألة الاعداد المهني بشكل عام ومنها:**

- أ. تحديد مواصفات تربوية للمهن.
- ب. تحديد مواصفات مهنية للاختصاصات والشهادات.
- ج. تحديد مواصفات للبنى التحتية المادية: أبنية وتجهيزات.

#### **المحور الثاني: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص قطاع التعليم العالي العام (الرسمي):**

- الجامعة اللبنانية ومؤسسات التعليم ذات العلاقة.
- أ. تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بالانفتاح على عالم العمل والمهن.
- ب. تعزيز الموارد المالية.
- ج. ترشيد الدخول إلى الاختصاصات النظرية.

#### **المحور الثالث: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص التعليم العالي في القطاع الخاص.**

هنا تقتضي الإشارة بداية إلى أن تعزيز دور مؤسسات هذا القطاع على صعيد الاعداد المهني للخريجين إنما يتوقف إلى حد بعيد على حجم مواردها المالية. وبهذا الخصوص يبرز تشرذم مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتشابه الاختصاصات فيما بينها من العوائق الجدية أمام تطوير جانب الإعداد المهني. ومن التوجهات التي يمكن السير فيها في هذا القطاع:

- أ. التشدد في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية للمواصفات والمعايير المطلوبة.

ب. دفع هذه المؤسسات للاندماج او التخصص بتقديم برامج محددة عن طريق تقديم بعض المحفزات.

**المحور الرابع :** ويتضمن توجهات تتناول جميع مؤسسات التعليم العالي وتتعلق تحديداً ببعض المشاكل التي تصادفها هذه المؤسسات في عملية تطوير الإعداد المهني والتي يمكن معالجتها في أطر مؤسسية جماعية ومنها:

أ. إنشاء إطار مؤسسي موحد تتضافر فيه جهود الأطراف الثلاثة: الدولة، مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل، تكون مهمته تزويد مؤسسات العمل بالمعلومات اللازمة عن أوضاع التعليم العالي وتزويد مؤسسات التعليم العالي بالمعلومات اللازمة عن التطورات في اسواق العمل المحلية والخارجية، ويقوم بالوقت نفسه بتقديم الخدمات الداعمة والمساعدة لانخراط الخريجين في سوق العمل (إصدار دراسات ونشرات دورية، بنك معلومات.. الخ).

ب. إيجاد إطار مؤسسي واحد يقوم بمهمة تنظيم علاقات مؤسسات التعليم العالي في لبنان مع الخارج والعمل على تنسيق الجهود وتكاملها على هذا الصعيد لاسيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدات الفنية وتمويل الدراسات والبحوث.

ج. إيجاد إطار مؤسسي موحد للإفادة من إمكانيات وخبرات اللبنانيين في الخارج (أصحاب أعمال ومهنيين) وتوظيفها في دعم وتعزيز جانب الاعداد المهني في مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

د. إيجاد إطار مؤسسي موحد ينسق جهود مختلف مؤسسات التعليم العالي في لبنان في مجال "البحث والتطوير" ويساهم في تمويلها. ويشكل المجلس الوطني للبحوث العلمية الإطار المؤسسي المطلوب على هذا الصعيد. علماً أن هذا الجانب من نشاط التعليم العالي يجب أن يُعطى اهتمام استثنائي نظراً لما يمكن أن يقدمه في مجال النهوض بقطاعات الانتاج.